



مظهر محمد صالح*: تأملات في الاقتصاد السياسي للسلام: العراق انموذجاً

ا-تمهيد

اربعة عقود ونيف مضت على ذلك الكم المتراكم من حصاد سنوات من التنمية الضائعة راكم اقتصاد الحرب فيها مخاضات وحلة ضمتها رفوف ذاكرتي، وهي احوال من اقتصاديات الحرب وضياع الموارد قبل ان اتلمس فجرأ جديداً في اقتصاديات السلام ليبزغ قليلاً في سماء البلاد اليوم وانا ما زلت ذلك الرجل الذي امضى جل حياته في حقل اقتصاد الصراعات مذ يوم تفجرها وحتى انتهت تطرق بوابات اقتصاد السلام، من دون نسيان ما اخذت منا ازمنة الصراع ومرئياته الكثير في اقتصادات الحرب، يوم هدرت اول قطرتين ابكت بلادي سنوات داكنة طويلة، كانت اولها قطرة دم على خريطة الحرب والاخرى قطرة نפט على خريطة الاقتصاد لتأذن باندلاع حرب الخليج الاولى في ايلول/سبتمبر 1980.

٢- اقتصاد الحرب واقتصاد السلام: كينونات الصراع والبقاء

يصف الكاتب Philippe Le Billon الباحث في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون في الولايات المتحدة اقتصاد الحرب بأنه "نظام لإنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لإدامة العنف". إن الحكم على اية حرب، من وجهة النظر التاريخية الحسية، يستلزم التحليل الشامل، وينبغي ايضاً ان لا تقتصر الاحكام على جملة سمات او جملة حقائق منعزلة عن مجموع شروطها وارتباطاتها التي تؤدي الى انبثاق الحرب ونشوؤها. كما ان الحكم على الحرب، وكما يقول (هيرمان شيلر) في كتابه الموسوم الماركسية والحرب الامبريالية (والذي نقله الى العربية العلامة الراحل الاستاذ الدكتور ابراهيم كبة في العام 1960) مؤكداً: ان الحكم على الحرب من وجهة النظر التاريخية الحسية، والذي ينطلق من شمول التحليل وتعميمه، يقتضي ان تدرس سياسة الدول القائمة بالحرب، قبل الحرب واثناها في



أوراق في الاقتصاد السياسي للسلام

سياقها التاريخي، ولا يصح ان يكتفي -بغية حل الارتباط التاريخي- بمجرد رفض تبضيع الارتباطات المعقدة، بل الوقوف بحزم ضد جميع المحاولات التي تؤدي الى استحالة المعرفة الموضوعية للحقيقة عن طريق الخلط غير الواعي بين الجوهرى وغير الجوهرى وبين المهم والطارئ في موضوع الحرب.

ولاشك ان اقتصاديات السلام Conflict economics هي احد افرع اقتصاديات الصراع، وانها تنصرف الى فهم اسباب ونتائج الصراع في النظام الدولي، والتحري عن الطرق التي يمكن فيها التغلب على الصراع او تجنبه آخذين بالاعتبار الوزن النسبي لخسارة الازدهار وفرص التنمية الاقتصادية التي يتطلبها الاستقرار من خلال ادارة الصراع نفسه صوب صناعة السلام بدلا من اقتصاد الحرب. هنا يُعرّف Walter Izard أحد الاباء المؤسسين للاقتصاد الاقليمي في كتابه الصادر في العام 1992 بعنوان *Understanding Conflict and the Science of Peace*, (Cambridge, MA: Blackwell)

متناولاً معنى اقتصاديات السلام على أنها من الحقول المعنية عموماً بـ:

(أ) حل النزاع أو إدارته أو الحد منه في المجال الاقتصادي، أو بين وحدات التصرف في النشاط الاقتصادي لتلك المجالات؛

(ب) استخدام التدابير والسياسات الاقتصادية للتعامل مع هذا الصراع والسيطرة عليه سواء اكانت الصراعات اقتصادية أم لا؛

(ج) تأثير الصراع على السلوك الاقتصادي ورفاهية الشركات ومنظمات المستهلكين والحكومة والمجتمع. اذ يمكن أن يكون التحليل في موضوع تصاعد الصراع بين الدول في سياق يقتصر على التجارة الدولية كما حدث في عهد الرئيس ترامب من حرب تجارية بين اميركا والصين في العام 2018.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي للسلام

كما كتب آخرون بأن "اقتصاديات السلام" تنصرف الى دراسة طرق القضاء على الصراع والسيطرة عليه وكذلك لتقييم تأثير الصراع على المجتمع.

في ضوء ما تقدم، اخذت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية اليوم مساراً نجده ناجحاً الى حد كبير في استعمال ادوات اقتصاديات السلام لإشاعة الاستقرار الاقليمي سواء بمدخلاته على الوضع الداخلي او بمخرجاته الممكنة الاقليمية من حيث تقييم تبادل الاثار الناجمة عن الصراع وانفلاته او تغذيته بين بلادنا والجوار والعالم. وهو امر يتفق مع ما قاله رجل الاقتصاد الشهير (جان تنبركن [يان تنبرغن] Tinbergen Jan - الحائز على جائزة نوبل) في مقاله المنشور في العام 1994 بعنوان:

"What is Peace Economics?" *Peace Economics, Peace Science, and Public Policy*, Vol. 1, No. 4.

الذي يرى في اقتصاد السلام peace economics بأنه العلم الذي يوجد كوسيلة لمنع الحرب وعد المصالح الاقتصادية ووشائجها وسيلة لتسوية المشكلات بين الامم.

لذا ارى ان بلادنا اخذت تسير اليوم بدبلوماسية اقتصاديات السلام عن طريق ربط مصالح البلدان الاقليمية والجوار بمصالح بلادنا، وهي مصفوفة مستحدثة في صناعة اقتصاديات السلام matrix of the peace economics فتعاطم الروابط الاقتصادية بين العراق ودول الجوار بشكل مشترك تعني ادارة اقتصاديات الصراع من الحرب الى السلام. فمهما يقال عن ما سمي بطريق التنمية والربط الكهربائي او مد انابيب الغاز ودبلوماسية المياه والمصالحة السعودية-الايروانية وبمظلة عراقية فهو تجسيد المنهج الجديد للعراق في صناعة مصفوفة الاستقرار الاقليمي وادارة الصراع صوب اقتصاديات السلام الذي اراها واحده من اهم المقدمات المنطقية لتوفير حاضنة اقليمية في ادارة الصراع بأدوات يتطلبها اقتصاد



أوراق في الاقتصاد السياسي للسلام

السلام الجمعي نفسه وتغليبه على بذور اقتصاد الحرب في لعبة دقيقة حذرة لصناع الاستقرار في بلادنا والمحيط الاقليمي والدولي.

٣- الطريق السياسي الى التنمية

أطلعت على كتاب صدر في الغرب قبل اقل من ثلاثين عاماً كان عنوانه (القمة الأمرة) ولفت انتباهي يومها جملة تقول: لا يبالي صناع القرار السياسي الى نصيحة الاقتصاديين الا في مواسم الانتخابات وبعد الفوز يتلاشى كل شيء وتخضع الامور الى رغبات السياسيين وهيمنتهم ورؤيتهم بمنظور احادي لا يتعدى البعد الواحد! فاذا كان هذا هو الحال في الديمقراطيات الغربية، اذن ما هو الحال في الديمقراطيات المشرقية اليوم؟

على الرغم مما تقدم، يبقى صياغة الشعار السياسي ودقته في قضية صدقية وجدية التحري نحو التنمية والتقدم الاقتصادي له الاهمية في تفسير مستقبل السلوك السياسي للأمم في المسالة الاقتصادية.

ففي العام 1978، على سبيل المثال، رفعت القيادة الصينية (في شرق اسيا) شعار: المسار او الصعود السلمي نحو التنمية. ولكن في منطقة (غرب اسيا) تجد العكس من ذلك. ففي العام 1981 وفي خضم اشتعال الحرب العراقية الايرانية رفع شعار سياسي بئس في العراق كان عنوانه: الحرب مع التنمية.

فشتان ما بين بناء التنمية في حاضنة السلام والتطلع نحو المستقبل وبناء التراكم الرأسمالي capital accumulation وبين التحري عن التنمية في مخلفات الحرب وضحاياها وبعثرة مواردها الانسانية والمادية كي نحصد مستقبلاً داكناً للموارد السالبة وبلون النفط عديم الازدهار. وبهذا الشأن قدم المفكر السياسي ابراهيم العبادي في عمود اسبوعي ضم عنوانه "نحو منظور اقتصادي للسنوات العشرين القادمة"، واضعا بنفسه دلالات واشارات التقدم الاقتصادي من خلال ايجاد بُعد تفكيكي يستقر عليه بناء العقل السياسي الوطني في تأسيس طريق بديل حتمي للتنمية ولأمة ينبغي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي للسلام

ان تغادر أبار ريوها السهلة التحصيل والتبذير، والتوجه نحو منهج تنموي يوفر الازدهار لقرابة 70 مليون عراقي نسبة الشباب فيهم تبلغ 60% ضمن موارد بشرية عظيمة تسمى: الهبة الديمغرافية للعراق بعد عشرين عاماً. ذلك قبل ان تبتلع رفاهية وشراهة ذلك الثري الكسول ثروات بلادنا ومواردها وتبذيرها في حرب اقتصادية سالية هي حروب الاستهلاك العبثي

Wars of absurd consumption

٤- ختاماً، وفي معرض تناوله الاقتصاد السياسي للسلام، تركّزت رؤية المفكر السياسي ابراهيم العبادي في عموده الاسبوعي على موضوع بناء السلام في العراق والمنطقة العربية. في حوار فكري مباشر يقول العبادي بهذا الشأن: (ما اردت التأكيد عليه باستمرار ان اقتصاديات السلام المشروطة بالحوار والامن المشترك والمصالح المترابطة باتت البديل الاوحد للسياسات السابقة التي قامت على منطق الاندفاع نحو الازمات والحروب دونما حساب للكلف الاقتصادية الهائلة، الان تبدو المنطقة - وبضمنها العراق- وكأنها تعيد اكتشاف هذا المنطق الذي تحدث عنه جون تمبركن [يان تمبرغن] ولو أنها متأخرة جداً، لكن هذا الاكتشاف المتأخر افضل من عدمه، فالحروب التي عاشتها منطقتنا واشبعت الجمهور فقرا وتخلفا وتدميراً وتراجعا تختلف عن الحروب الاخرى التي كانت محركاً للتكنولوجيا والشركات العابرة التي جعلت اقتصادات الحرب وسيلة من وسائل التقدم والربح المادي رغم كلفها البشرية العالية وخسائرها في العمران والبنى التحتية. نحن منطقة مُستهلكة غير منتجة واقتصاديات الحرب عندنا مفقرة ومدمرة ولا نجاة لها الا بالسلام والتعاون وليس بالحرب والازمات. نأمل ان يتمكن صانعوا السياسات من جعل ذلك اولوية ومركزية في سياساتهم ومدركاتهم ومعارفهم. ■

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 21 حزيران/يونيو 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>